العمالة الوافدة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي

م. م حليمة خليف زغير م. م عمار جعفر موسى
كلية اصول الدين الجامعة

الملخص

لا يخفى ما لانتشار ظاهرة العمالة الوافدة من تأثير كبير على المجتمع بكافة نواحيه الثقافية والبنيوية بالإضافة الى الامن المجتمعي والاقتصادي، و سواء اخذ هذا التأثير منحاً ايجابي او سلبي بالاستناد الى حجم ونوع تلك العمالة وتبعاً للسياسة الاقتصادية المرسومة للدولة وطريقة تعامل السلطات معها وفقاً للأطر التشريعية والتنفيذية المعتمدة من قبلها. بداية يقتضي منا البحث التعريف بمفهوم العمالة الوافدة، والذي يشير بشكل عام الى مجموعة من الافراد الذين غادرو بلدانهم باحثين عن فرص عمل في دول اخرى ، وفقاً للمؤهلات العلمية او الجسمانية التي يملكونها لأداء بعض الوظائف والاعمال المتنوعة، مدفوعين بظروف اقتصادية او سياسية او امنية تضطرهم لمغادرة بلدانهم وان كان العامل الاقتصادي المتمثل في وفرة العمل والرغبة في الحصول على مورد مالي مناسب هو الغالب في توجههم الى البلدان المستهدفة ، كما لابد من الاشارة الى الجوانب الايجابية والسلبية لهذه العمالة، حيث ساهمت ايجاباً بشكل فعال في اشباع حاجات سوق العمل وتعويض النقص الحاصل لعنصر العمل سواء من حيث الاعداد او الكفاءات المطلوبة ومارست دور مهم في انجاز المشاريع الاقتصادية المختلفة.

ومن جانب اخر مغاير لما ذكر اعلاه ادت هذه العمالة الى مجموعة من الاثار السلبية ابرزها، زيادة نسبة البطالة والتخلي عن الايدي العاملة المحلية في القيام بالأعمال المختلفة بالإضافة الى استنزاف العملة الاجنبية ومزاحمة السكان المحليين في الانتفاع من المرافق الخدمية الاساسية التي تعاني في العراق اساساً من عجز كبير في سد احتياجات المواطنين .

الكلمات المفتاحية : العمالة الوافدة ، التأثير ، الاقتصاد العراقي .

Expatriate labor and its impact on the Iraqi economy

Abstract

It is no secret that the spread of the phenomenon of expatriate labor has a significant impact on society in all its cultural and structural aspects, in addition to social and economic security, and whether this impact takes a positive or negative grant based on the size and type of that employment and according to the economic policy drawn up for the state and the way the authorities deal with it in accordance with the legislative and executive frameworks approved by kiss her. First

of all, the research requires us to define the concept of expatriate labor, which generally refers to a group of individuals who left their countries in search of job opportunities in other countries, according to the scientific or physical qualifications that they possess to perform some jobs and various works, driven by economic, political or security conditions that force them to leave their countries. Although the economic factor represented by the abundance of work and the desire to obtain an appropriate financial resource is the majority in their orientation to the target countries. It is also necessary to refer to the positive and negative aspects of this employment, as it contributed positively and effectively to satisfying the needs of the labor market and making up for the shortage of the labor component, whether in terms of numbers or the required competencies, and it played an important role in the completion of various economic projects. On the other hand, contrary to what was mentioned above, this employment led to a set of negative effects, the most prominent of which is the increase in the unemployment rate and the abandonment of the local labor force in carrying out various work, in addition to the depletion of foreign currency and the crowding out of the local population in benefiting from the basic service facilities that suffer in Iraq mainly from a large deficit in meeting the needs of citizens.
Keywords: expatriate labor, influence, the Iraqi economy.

مقدمة

تعد العمالة الوافدة من القضايا الحيوية في العديد من الدول، بما في ذلك العراق، حيث يوجد عدد كبير من العمالة الوافدة التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العراقي. فمنذ عقود طويلة، تعتبر العمالة الوافدة أحد العوامل المؤثرة بشكل كبير على النمو الاقتصادي في العديد من البلدان، وتشكل جزءًا أساسيًا من قوى العمل في العديد من الصناعات والقطاعات.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير العمالة الوافدة على الاقتصاد العراقي، والتعرف على العوامل التي تؤثر على استقطاب العمالة الوافدة إلى العراق. وسيتم في هذه الدراسة تحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية للاستخدام المستمر للعمالة الوافدة، بالإضافة إلى دراسة الآثار المترتبة على العمالة الوافدة فيما يتعلق بالإنتاجية والتكنولوجيا والتوظيف والدخل.

وبما أن العمالة الوافدة تتمتع بأهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي، فإنه من المهم تحليل الآثار الإيجابية والسلبية التي يمكن أن تخلفها، وتحديد السبل الكفيلة بتحسين الوضع الاقتصادي للبلد وزيادة قدرته التنافسية على المستوى الإقليمي والعالمي ..

وختاماً سيقودنا البحث للتطرق الى المعالجة التشريعية من خلال مجمل النصوص الواردة في المنظومة القانونية العراقية للتعامل مع هذا الملف المهم، مع تقييم لأبرز النتائج التي خلص اليها البحث وابراز السبل والمقترحات الكفيلة بتحقيق الفائدة العلمية والعملية في هذا المجال.
وبناءً على ما ورد اعلاه سيكون بحثنا مؤلفاً من محورين :
يتناول الاول التعريف بالعمالة الوافدة واثارها الايجابية والسلبية ولاسيما الاقتصادية منها .
بينما يتمحور الثاني حول دور المنظومة القانونية الحالية في التعامل مع هذه العمالة وابرز السبل المقترحة لتنظيمها والحد من اثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد الوطني.
المحور الأول : التعريف بالعمالة الوافدة واثارها الايجابية والسلبية على الجانب الاقتصادي
العمالة الوافدة : هي العمالة التي تأتي من خارج البلد للعمل في البلد المضيف، وتشكل العمالة الوافدة جزءاً كبيراً من قوى العمل في العديد من الدول حول العالم، وذلك بسبب احتياج الدول للعمالة في بعض القطاعات التي لا يمكن تغطيتها بالعمالة المحلية[١].
العمالة الوافدة في العراق
في العراق، تعد العمالة الوافدة جزءًا هامًا من القوى العاملة، وتأتي من مختلف الدول العربية والأجنبية. ويشغل العمال الوافدون في العراق وظائف مختلفة، من بينها العمل في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية والنفطية.
تتميز العمالة الوافدة في العراق بتوافرها بكميات كبيرة، وتكلفتها الأقل مقارنة بالعمالة المحلية. كما أن العمال الوافدون يتمتعون بخبرة ومهارات متنوعة، مما يجعلهم يلعبون دورًا هامًا في تطوير الاقتصاد العراقي.[٢]
ومع ذلك، فإن العمالة الوافدة في العراق تواجه بعض المشكلات والتحديات، من بينها ظروف العمل السيئة وعدم توفر حماية قانونية كافية، إضافة إلى تعرضهم للتمييز والعنصرية وبعض أشكال الاستغلال.
وتشير بعض التقارير إلى أن العمالة الوافدة في العراق تعاني من ظروف معيشية صعبة، وأنها تواجه صعوبة في تأمين الإسكان والرعاية الصحية والتعليم، مما يؤثر على مستوى حياتهم ومستوى الخدمات العامة في العراق.[٣]
علاوة على ذلك، فإن وجود العمالة الوافدة في العراق يثير بعض المخاوف والانتقادات من قبل البعض، وخاصة فيما يتعلق بتأثيرها على فرص العمل للعمالة المحلية وعلى مستوى الأجور، وأيضًا فيما يتعلق بتأثيرها على الأمن القومي والسياسي في البلاد.
تترتب على وجود العمالة الوافدة العديد من الآثار الإيجابية والسلبية على الدول المضيفة والعمالة الوافدة نفسها، ومن بينها:

---

[١] . أبو شنب، احمد عبد الكريم، شرح قانون العمل وفقاً لأحدث التعديلات ،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان.٢٠٠٦.
[٢] . الياس ،يوسف، محاضرات في قوانين العمل العربية،دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان،الأردن،١٩٩٦.
[٣] . الياس، يوسف، قانون العمل العراقي –الجزء الأول- علاقات العمل الفردية ،الطبعة الثانية،بغداد ١٩٨٠.

الآثار الإيجابية:
١- تزيد العمالة الوافدة من إنتاجية الاقتصاد في الدول المضيفة، حيث تملأ الفجوات في السوق العمالية التي لا تستطيع العمالة المحلية تغطيتها.
٢- تحفز العمالة الوافدة على العمل بمستويات عالية من الجدية والانضباط، نظراً لأنهم يريدون الحفاظ على فرصة العمل التي تمنحهم الدول المضيفة.
٣- تساهم العمالة الوافدة في زيادة الإيرادات الحكومية من خلال دفع الضرائب والرسوم المختلفة.
٤- تساعد العمالة الوافدة في تحسين مستوى المعيشة للعمالة المحلية في الدول المضيفة، حيث تمكنهم من الحصول على فرص عمل جيدة وأجور أعلى.[١]
الآثار السلبية:
١- يمكن أن تؤدي العمالة الوافدة إلى تشكيل مجتمعات منفصلة داخل الدول المضيفة، مما يؤدي إلى زيادة العنصرية والتمييز بين العمالة الوافدة والعمالة المحلية
٢- يمكن أن تساهم العمالة الوافدة في ارتفاع معدلات البطالة بين العمالة المحلية، خاصة إذا كانت العمالة الوافدة تتمتع ب مزايا مقارنة بالعمالة المحلية، مثل تكلفة العمل أقل، أو التحملات الاجتماعية والقانونية الأقل.
٣- قد يؤدي وجود العمالة الوافدة إلى زيادة الضغط على الخدمات العامة، مثل الصحة والتعليم والإسكان، مما يؤدي إلى تقليل جودة هذه الخدمات وزيادة التكلفة.
٤- يمكن أن تساهم العمالة الوافدة في انخفاض أجور العمالة المحلية، خاصة إذا كان هناك زيادة كبيرة في عدد العمالة الوافدة، مما يؤثر على مستوى المعيشة والحياة الكريمة للعمالة المحلية.[٢]
بشكل عام، يمكن القول أن العمالة الوافدة تساهم في تنمية الاقتصاد وتحسين مستوى المعيشة في الدول المضيفة، ولكن يجب التعامل معها بحذر وتنظيمها بطريقة تضمن حقوق العمالة وتجنب الآثار السلبية على الاقتصاد والمجتمع المحلي.
الاثار الاقتصادية :
توفر العمالة الوافدة في العراق فرص عمل إضافية وتساهم في تنمية الاقتصاد العراقي بشكل عام، ويمكن تحقيق العديد من الفوائد الاقتصادية للبلد من خلال توظيف العمالة الوافدة، من بينها:
١- تحسين إنتاجية العمل: يتمتع العمال الوافدون في العراق بمهارات وخبرات متعددة ومتنوعة، وبالتالي يمكنهم زيادة إنتاجية العمل والحد من التكاليف الإنتاجية.
٢- زيادة الدخل القومي: تساعد العمالة الوافدة في زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء الاقتصادي للبلد، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة للمجتمع.
٣- توفير فرص العمل: يتم توظيف العمال الوافدون في العديد من القطاعات الاقتصادية في العراق، مما يساعد على توفير فرص العمل وتحسين فرص العمل للعمالة المحلية.

---

[١] . الباشا، محمد فاروق، التشريعات الاجتماعية "قانون العمل"-طبعة منقحة-دار المعارف للطباعة،دمشق،١٩٩١
[٢] . يحيى ، عبد الودود،شرح قانون العمل- الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٨٩.

٤- توفير الموارد البشرية المهارية: يساعد توفير العمالة الوافدة في الحصول على الموارد البشرية المهارية المطلوبة لتنمية القطاعات الحيوية في الاقتصاد العراقي، ويمكن أن يؤدي هذا إلى تحسين تنافسية البلد على المستوى الإقليمي والدولي.

ومع ذلك، تواجه العمالة الوافدة في العراق بعض المشاكل والتحديات التي يمكن أن تؤثر على الاقتصاد والمجتمع في البلد، مثل العمالة غير النظامية والعمالة المنغمسة في التجارة غير القانونية، والتي يمكن أن تؤدي إلى التضخم وتفشي الفساد وتهديد الاستقرار الاجتماعي.[١]

نسبة العمالة الوافدة في العراق:

توجد بعض الأرقام المتنازع عليها بشأن نسبة العمالة الوافدة في العراق، لأنه لا يوجد إحصاء رسمي حديث لهذه النسبة. ومع ذلك، يتم التقدير عادة بناءً على الأرقام المتوفرة من بعض المصادر.

وفقًا لبعض التقديرات، فإن نسبة العمالة الوافدة في العراق تتراوح بين ١٠-١٥% من إجمالي عدد العمالة في البلاد. ويعود ذلك إلى الحاجة الملحة للعمالة في العديد من القطاعات الحيوية في البلاد، مثل البناء والإعمار والصناعات النفطية والغازية والخدمات اللوجستية والتجارة.[٢]

يتم جلب العمالة الوافدة إلى العراق من دول مختلفة، مثل مصر والفلبين ونيبال والهند وإيران وبنغلاديش والصين وغيرها. ويعتبر العمال الوافدون في العراق بشكل عام من العمال المهرة والمدربين ويتم توظيفهم في العديد من الوظائف ذات الكفاءة العالية، مثل الهندسة والمحاسبة والطب والتمريض والعلوم والتكنولوجيا وغيرها.

تتوزع العمالة الوافدة في العراق بشكل رئيسي في القطاعات الحيوية والمهمة من الناحية الاقتصادية. وتشمل هذه القطاعات العديد من الصناعات الهامة، مثل النفط والغاز والبناء والإعمار والخدمات اللوجستية والتجارة وغيرها.

وتختلف نسبة توزيعهم في المحافظات العراقية بشكل كبير، وتركز العمالة الوافدة بشكل رئيسي في المحافظات الجنوبية والوسطى من العراق، حيث تتواجد أكبر الصناعات والمشاريع الاقتصادية. ويتركز العمال الوافدون بشكل خاص في محافظات البصرة وبغداد والمثنى وذي قار وبابل والديوانية وكربلاء ونجف وغيرها.[٣]

يجدر الإشارة إلى أن الحكومة العراقية قد اتخذت خطوات للحد من استخدام العمالة الوافدة في بعض القطاعات الحيوية وتشجيع التوظيف المحلي بدلاً من ذلك، وذلك لتحسين فرص العمل للمواطنين العراقيين وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة.

اسباب تواجد العمالة الوافدة في العراق :

توجد العديد من الأسباب التي تدفع إلى وجود العمالة الوافدة في العراق، ومن أبرزها:

---

[١] . الياس، يوسف، أزمة قانون العمل المعاصر بين تدخل الدولة ومذهب اقتصاد السوق،عمان،دار وائل،٢٠٠٦.

[٢] . باقر النجار- العمالة الأجنبية في الوطن العربي - عمالة الرتب الدنيا- منظمة العمل الدولية- بيروت، ٢٠٠٨.

[٣] . باقر النجار- حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الوطن العربي- بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

١- الحاجة إلى مهارات وخبرات خاصة: يتطلب العديد من القطاعات في العراق وجود مهارات وخبرات خاصة ومتخصصة، وغالبًا ما تكون هذه المهارات غير متوفرة بشكل كافٍ لدى العمالة المحلية، وبالتالي يتم جلب العمالة الوافدة لتلبية هذه الحاجة.
٢- نقص العمالة المحلية: تعاني العديد من الصناعات والقطاعات في العراق من نقص العمالة المحلية، سواء بسبب قلة الكفاءات أو بسبب العوامل الأمنية والسياسية التي تحول دون توفر العمالة المحلية بشكل كافٍ، ولذلك يتم جلب العمالة الوافدة لسد هذا النقص.
٣- الاستثمارات الأجنبية: يجذب الاستثمار الأجنبي إلى العراق شركات ومؤسسات أجنبية تحتاج إلى العمالة الوافدة لتنفيذ المشاريع التي تتولى إدارتها وتنفيذها، وهذا يؤدي إلى زيادة عدد العمالة الوافدة في العراق.
٤- الأوضاع الاقتصادية الصعبة في الدول المجاورة: يجد العديد من العمال الوافدين إلى العراق فرص عمل وأجور أفضل مما يجدونه في بلدانهم، وهذا يدفعهم إلى العمل في العراق وتواجدهم هناك.
٥- الأوضاع الأمنية السياسية: تعاني العديد من الدول العربية والإسلامية من النزاعات السياسية والأمنية، ويتوجه الكثير من العمال الوافدين إلى العراق بحثًا عن بيئة عمل أكثر استقرارًا وأمنًا.[١]

العوامل المؤثرة في استقطاب العمالة الوافدة للعراق :

توجد العديد من العوامل التي تؤثر في استقطاب العمالة الوافدة في العراق، ومن بين هذه العوامل:

١- الرواتب والمزايا: تلعب الرواتب والمزايا دورًا كبيرًا في استقطاب العمالة الوافدة، حيث يفضل العمال المرتبات العالية والمزايا الجيدة، مثل التأمين الصحي والإجازات السنوية.
٢- الظروف العامة للعمل: يعتبر البيئة العامة للعمل والأمان والصحة والسلامة في العمل بمثابة عامل مؤثر في استقطاب العمالة الوافدة، حيث يفضل العمال العمل في بيئة آمنة وصحية وتتوفر فيها الظروف الملائمة للعمل.[٢]
٣- الاستقرار السياسي والأمني: يؤثر الاستقرار السياسي والأمني في العراق بشكل كبير على استقطاب العمالة الوافدة، فعدم وجود الاستقرار والأمن يؤدي إلى تراجع الاستثمارات وعدم جذب العمالة الوافدة.
٤- الفرص الوظيفية: تتوفر في العراق فرص عمل في العديد من القطاعات، مثل النفط والغاز والصناعة والبناء، وهذا يجذب العمالة الوافدة التي تبحث عن فرص العمل.
٥- اللغة والثقافة: تشكل اللغة والثقافة عائقًا أمام استقطاب العمالة الوافدة في العراق، فاللغة العربية هي اللغة الرسمية في العراق، ويجب أن يتمتع العامل الوافد بمهارات اللغة العربية لتسهيل التفاهم في العمل، كما أن الثقافة العراقية مختلفة عن الثقافات الأخرى، ويجب أن يكون العامل الوافد على دراية بها.

---

[١] . الباشا، محمد فاروق، التشريعات الاجتماعية "قانون العمل"-طبعة منقحة-دار المعارف للطباعة،دمشق،١٩٩١
[٢] . يحيى ، عبد الودود،شرح قانون العمل- الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٨٩.

٦- الإجراءات القانونية: تؤثر الإجراءات القانون في استقطاب العمالة الوافدة في العراق، حيث يجب أن تكون الإجراءات القانونية سهلة وشفافة وموثوقة، مثل إجراءات الحصول على تأشيرة العمل وتصاريح العمل والإقامة، ويجب أن تتم بشكل سريع وفعال لتسهيل وصول العمالة الوافدة إلى العراق.
٧- السكن والنقل: يجب توفير سكن مناسب وآمن للعمالة الوافدة، وكذلك توفير وسائل النقل العام للتنقل داخل المدن والمناطق، وهذا يعد عاملاً مهمًا لجعل العمالة الوافدة تشعر بالراحة والأمان وتحسين جودة حياتها.
٨- التعليم والتدريب: يجب توفير فرص التعليم والتدريب للعمالة الوافدة في العراق، حيث يمكن أن يؤدي التدريب إلى تحسين مهارات العاملين وتحسين أدائهم في العمل، مما يساعد على جذب المزيد من العمالة الوافدة المهرة.[١]

بشكل عام، يمكن القول أن استقطاب العمالة الوافدة في العراق يتطلب توفير بيئة عمل آمنة وصحية، ورواتب ومزايا جيدة، وفرص عمل متاحة، وإجراءات قانونية سهلة وشفافة، وسكن مناسب ونقل عام موثوق به، بالإضافة إلى فرص التعليم والتدريب.

المحور الثاني : دور المنظومة القانونية الحالية في التعامل مع العمالة الوافدة في العراق

تتضمن المنظومة القانونية الحالية في العراق مجموعة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تنظيم عملية استقدام وتوظيف العمالة الوافدة وتحديد حقوقها وواجباتها. وتأتي هذه القوانين في إطار السعي إلى توفير بيئة عمل مناسبة وحماية العمالة الوافدة من التعسف والاستغلال.[٢]

ومن بين هذه القوانين:

١- قانون العمل العراقي: وهو القانون الأساسي الذي يحدد حقوق العمال العراقيين والوافدين على حد سواء، ويتضمن بعض الأحكام الخاصة بالعمالة الوافدة.
٢- قانون الجنسية العراقية: وهو القانون الذي يحدد إجراءات منح الجنسية العراقية للأشخاص الذين يرغبون في الحصول عليها، ويحدد أيضًا الشروط اللازمة لذلك.[٣]
٣- قانون الهجرة واللجوء: وهو القانون الذي يحدد إجراءات الهجرة واللجوء إلى العراق، ويتضمن بعض الأحكام الخاصة بالعمالة الوافدة.[٤]
٤- قانون الإقامة: وهو القانون الذي يحدد إجراءات الحصول على تصريح الإقامة في العراق، ويتضمن بعض الأحكام الخاصة بالعمالة الوافدة.[٥]
٥- قانون الضمان الاجتماعي: وهو القانون الذي يحدد حقوق العمالة الوافدة والعراقية في التأمين الاجتماعي، ويتضمن بعض الأحكام الخاصة بالعمالة الوافدة.[٦]

---

[١] . رمضان، سيد محمود، الوسيط في شرح قانون العمل وفقاً لآخر التعديلات لسنة ٢٠٠٢ وقانون الضمان الاجتماعي رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١ ،دراسة مقارنة ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن ،٢٠٠٦.
[٢] . قانون العمل العراقي رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٧.
[٣] .قانون الجنسية العراقية رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦
[٤] .قانون الهجرة واللجوء رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٩
[٥] . قانون إقامة الأجانب العراقي المرقم ٧٦ لسنة ٢٠١٦
[٦] . قانون الضمان الاجتماعي العراقي رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١

يتم تطبيق هذه القوانين والتشريعات بشكل دائم في العراق، ويتم تعديلها وتحديثها بشكل منتظم لتلبية متطلبات العمل والتطورات الاجتماعية والاقتصادية.

إضف إلى ذلك، توجد في العراق أيضًا مؤسسات وهيئات تعمل على تطبيق هذه القوانين والتشريعات وضمان تنفيذها بشكل فعال، وتوفير بيئة عمل آمنة وملائمة للعمالة الوافدة.

ومع ذلك، يواجه العراق بعض التحديات في التعامل مع العمالة الوافدة، بما في ذلك مشاكل الإقامة غير النظامية والتعسف في بعض الحالات لذلك، يتطلب التعامل مع هذه المشكلات العمل على تحسين وتطوير المنظومة القانونية والإجراءات المتعلقة بالعمالة الوافدة في العراق.[١]

الدستور العراقي لا يتضمن فقرات قانونية مخصصة للعمالة الوافدة بشكل مباشر، ولكن هناك بعض الفقرات القانونية المتعلقة بحقوق العمال بشكل عام تنطبق على العمالة الوافدة، ومن هذه الفقرات:

١- فقرة ١٨: تضمن هذه الفقرة حق العمال في الاجتماع والتنظيم النقابي والإضراب.
٢- فقرة ٢٩: تضمن هذه الفقرة حق العمال في الحصول على أجر يكفل لهم حياة كريمة.
٣- فقرة ٣١: تضمن هذه الفقرة حق العمال في الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي.
٤- فقرة ٣٢: تضمن هذه الفقرة حق العمال في الحصول على إجازة سنوية مدفوعة الأجر.
٥- فقرة ٣٤: تضمن هذه الفقرة حق العمال في الحصول على ظروف عمل آمنة وصحية.
٦- فقرة ٤٢: تضمن هذه الفقرة حق العمال في الحصول على تعويض عن الأضرار التي يتعرضون لها في العمل.

هذه الفقرات القانونية تعكس التزام الدستور العراقي بحماية حقوق العمال وضمان الظروف العملية الآمنة والمريحة بغض النظر عن جنسيتهم، وتنطبق على العمالة الوافدة في العراق بنفس القدر المنطبق على المواطنين العراقيين.[٢]

ابرز السبل المقترحة لتنظيمها والحد من اثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد الوطني.

تنظيم العمالة الوافدة والحد من أثرها السلبي على المجتمع والاقتصاد الوطني يتطلب إجراءات متعددة تشمل:

١- تحديد الاحتياجات الحقيقية للعمالة الوافدة: يجب تحديد الاحتياجات الحقيقية للعمالة الوافدة في العراق وفقاً للقطاعات الاقتصادية التي تحتاج إلى عمالة خارجية والتي يتعذر توفيرها بموجودات محلية.

٢- تحسين آليات إصدار التأشيرات والتصاريح: يجب تحسين آليات إصدار التأشيرات والتصاريح للعمالة الوافدة، وتحديد آليات صارمة لفحص الخلفيات والاستيفاء من الشروط الصحية والأمنية، وتشديد العقوبات على المتورطين في تهريب العمالة الغير نظامية.

---

[١] . قانون العمل العراقي رقم (٧١) لسنة ١٩٨٧

[٢] . تعليمات ممارسة الأجانب للعمل في العراق رقم (١٨) لسنة ١٩٨٧.

٣- تطوير السياسات والبرامج التدريبية: يجب تطوير السياسات والبرامج التدريبية للمواطنين العراقيين والعمالة الوافدة، لتمكينهم من اكتساب المهارات والخبرات اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية.
٤- تشجيع الاستثمارات المحلية: يجب تشجيع الاستثمارات المحلية ودعم الشركات المحلية، وذلك عن طريق تحسين بيئة العمل وتقليل التكاليف الإدارية والضريبية، وتعزيز الحوافز للاستثمارات الجديدة.
٥- توفير حماية وحقوق للعمالة الوافدة: يجب توفير الحماية والحقوق اللازمة للعمالة الوافدة، بما في ذلك توفير ظروف العمل الآمنة والصحية، وتحسين ظروف العمل والأجور، وضمان حقوقهم العمالية والاجتماعية.
٦- تعزيز الشفافية والرقابة: يجب تعزيز الشفافية والرقابة على استخدام العمالة الوافدة، وذلك عن طريق تحسين آليات الرصد والمتابعة والتقييم لاستخدام العمالة الوافدة، وضمان تطبيق القوانين واللوائح بدقة.
٧- تشجيع العمالة المحلية: يجب تشجيع العمالة المحلية وتحسين ظروف عملها وتدريبها وتوفير فرص العمل لها، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمارات في التعليم والتدريب، وتطوير القطاعات الحرفية والصناعية المحلية.
٨- تعزيز التعاون الدولي: يجب تعزيز التعاون الدولي في مجال إدارة العمالة الوافدة، والتعاون مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق العمال واللاجئين والهجرة، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في هذا المجال.
بشكل عام، يتطلب الحد من أثر العمالة الوافدة السلبي على المجتمع والاقتصاد الوطني في العراق تبني إجراءات شاملة ومتكاملة، تشمل تنظيم إدارة العمالة الوافدة وتوفير الحماية والحقوق اللازمة لهم، بالإضافة إلى تحسين ظروف العمل والاستثمارات المحلية وتشجيع العمالة المحلية وتطوير القطاعات الحرفية والصناعية المحلية.

الخاتمة

الاستنتاجات والتوصيات

١. تعتبر العمالة الوافدة جزءًا أساسيًا من القوى العاملة في العراق، وتشغل العديد من الوظائف في القطاعات الحيوية مثل النفط والبناء والخدمات.
٢. يؤدي استقدام العمالة الوافدة إلى زيادة عدد السكان والمستهلكين في العراق، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على الموارد والسلع.
٣. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي العمالة الوافدة إلى تأثير سلبي على سوق العمل المحلي في العراق، حيث يمكن أن تتسبب في تقليل الفرص الوظيفية للعمالة المحلية.
٤. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي العمالة الوافدة إلى انخفاض أجور العمالة المحلية، حيث يمكن للعمالة الوافدة قبول الأجور المنخفضة بسبب الظروف الاقتصادية في بلدانهم.
٥. ويمكن أن يؤدي الإعتماد الزائد على العمالة الوافدة إلى زيادة تدفق الأموال إلى الخارج، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى ضعف العملة الوطنية وتدهور الاقتصاد.

٦. وبالنظر إلى هذه العوامل، يمكن أن يكون من المهم للحكومة العراقية والقطاع الخاص العمل على تطوير العمالة المحلية وتحسين البيئة الاقتصادية في البلاد لتحقيق التوازن المناسب بين العمالة الوافدة والمحلية.

بناءً على المعلومات والاستنتاجات المذكورة في البحث، يمكن القول إن العمالة الوافدة لها تأثير كبير على الاقتصاد العراقي من جهة، تعتبر العمالة الوافدة جزءًا أساسيًا من القوى العاملة وتشغل العديد من الوظائف الحيوية في العديد من القطاعات. ولكن من جهة أخرى، يمكن أن تؤدي العمالة الوافدة إلى زيادة الطلب على الموارد والسلع وتقليل الفرص الوظيفية للعمالة المحلية وانخفاض أجورها.

ومن هذا المنطلق، يمكن الاستنتاج بأنه يجب على الحكومة العراقية والقطاع الخاص العمل على تطوير العمالة المحلية وتحسين بيئة الاستثمار في البلاد، وذلك من أجل تحقيق التوازن المناسب بين العمالة الوافدة والمحلية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في العراق.

وفي النهاية، يجب أن يتم النظر إلى جوانب أخرى مرتبطة بالعمالة الوافدة مثل الحقوق العمالية والظروف المعيشية والتعليم والصحة وغيرها، وتحقيق التوازن المثالي بين جميع هذه العوامل من أجل الوصول إلى نظام اقتصادي متوازن ومستدام في العراق.

المصادر والمراجع

١. أبو شنب، احمد عبد الكريم، شرح قانون العمل وفقاً لأحدث التعديلات ،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان.٢٠٠٦.
٢. الباشا، محمد فاروق، التشريعات الاجتماعية "قانون العمل"-طبعة منقحة-دار المعارف للطباعة،دمشق،١٩٩١.
٣. باقر النجار- العمالة الأجنبية في الوطن العربي - عمالة الرتب الدنيا- منظمة العمل الدولية- بيروت، ٢٠٠٨.
٤. باقر النجار- حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الوطن العربي- بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.
٥. رمضان، سيد محمود، الوسيط في شرح قانون العمل وفقاً لآخر التعديلات لسنة ٢٠٠٢ وقانون الضمان الاجتماعي رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١ ،دراسة مقارنة ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن ،٢٠٠٦.
٦. الياس ،يوسف، محاضرات في قوانين العمل العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان،الأردن،١٩٩٦.
٧. الياس، يوسف، أزمة قانون العمل المعاصر بين تدخل الدولة ومذهب اقتصاد السوق، عمان، دار وائل،٢٠٠٦.
٨. الياس، يوسف، قانون العمل العراقي –الجزء الأول- علاقات العمل الفردية ،الطبعة الثانية، بغداد ١٩٨٠.
٩. يحيى ، عبد الودود، شرح قانون العمل- الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٨٩.

القوانين العراقية :

١. قانون العمل العراقي رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٧.
٢. قانون الجنسية العراقية رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦
٣. قانون الهجرة واللجوء رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٩
٤. قانون إقامة الأجانب العراقي المرقم ٧٦ لسنة ٢٠١٦
٥. قانون الضمان الاجتماعي العراقي رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١
٦. قانون العمل العراقي رقم (٧١) لسنة ١٩٨٧
٧. تعليمات ممارسة الأجانب للعمل في العراق رقم (١٨) لسنة ١٩٨٧.